مركز أبعاد للدراسات والبحوث
Abaad Studies & Research Center

ملخص لأبرز التحليلات والتقارير الصادرة في مواقع البحث والصحف الأجنبية

تقرير

٢٩ – مارس - ٢٠٢٣

ترجمة خاصة

اقرأ في التقرير

تداعيات الاتفاق السعودي الإيراني على اليمن

اليمن والتقارب السعودي الإيراني

تبدد غيوم الحرب على سماء اليمن

الاتفاق السعودي الحوثي لن يجلب السلام الدائم في اليمن

تداعيات الاتفاق السعودي الإيراني على اليمن

مارتا فورلان

٢٧ مارس، ٢٠٢٣

POLITICAL VIOLENCE AT A GLANCE
EXPERT ANALYSIS ON VIOLENCE AND ITS ALTERNATIVES

يعد التعقيد الذي يميز الصراع اليمني ليس فريدا من نوعه، حيث أنه في الشرق الأوسط الحديث، شهدت دول مثل سوريا والعراق وليبيا أيضا حروبا أهلية تطورت إلى صراعات متعددة الطبقات شملت جهات فاعلة محلية وإقليمية ودولية. في سوريا، على سبيل المثال، شملت المواجهة في البداية نظام الأسد، والمعارضة العلمانية، وعدد كبير من الجماعات الجهادية، والأكراد السوريين. ومع ذلك، نمت إلى منافسة بين إيران والمملكة العربية السعودية وتركيا حول الوضع الإقليمي الراهن ومنافسة بين الولايات المتحدة وروسيا على النفوذ في الشرق الأوسط.

وفيما يتعلق باليمن، لا يزال الصراع مستمرا. ومع ذلك، حدث تطور كبير قبل أسبوعين عندما اتفقت إيران والمملكة العربية السعودية على إعادة العلاقات الدبلوماسية وإعادة فتح السفارات في غضون شهرين، بعد سبع سنوات من قطع العلاقات. وبعد توقيع الاتفاق، الذي توسطت فيه الصين، ظهرت أسئلة حول ما إذا كان للصفقة آثار إيجابية على الحرب في اليمن.

التوقعات ليست واعدة. يعد الصراع في اليمن في جوهره حرب أهلية بين الفصائل اليمنية، مدفوعة بالتوترات الاجتماعية والسياسية التي ظهرت في اليمن بعد توحيد البلاد في مايو ١٩٩٠. وعلى خلفية تلك التوترات، يمكن إرجاع بداية الصراع الحالي حقا إلى أوائل عام ٢٠٠٠، عندما شهدت ست جولات من المواجهة والقتال بين

الحكومة وجماعة الحوثيين في صعدة. وبدلا من أن تكون مواجهة ثنائية بسيطة بين الحوثيين والحكومة المدعومة من السعودية، فإن الحرب في اليمن هي حلقة معقدة من الفصائل المسلحة المتعددة التي تقاتل بعضها، وفي بعض الأحيان، تتحد معًا لمناهضة الحوثيين. وفي داخل المعسكر المناهض للحوثيين، هناك درجة كبيرة من التشرذم العسكري والسياسي، حيث تحمل الميليشيات المختلفة مصالح ورؤى مختلفة. ومن بين هؤلاء المجلس الانتقالي الجنوبي، والإصلاح، قوات المقاومة الوطنية بقيادة طارق صالح، وقوات درع الوطن التي شكلتها المملكة العربية السعودية.

لن تعالج المصالحة بين إيران والمملكة العربية السعودية العداء المتجذر والطويل الأمد بين الحوثيين وخصومهم، ولن تعالج التوترات والخلافات التي تهيمن على المعسكر المناهض للحوثيين. وفي أحسن الأحوال، سيسهل الانفراج السعودي الإيراني المحادثات الثنائية الجارية بين المملكة العربية السعودية والحوثيين. وقد بدأت هذه المحادثات في تشرين الأول/أكتوبر الماضي، عندما انتهى وقف إطلاق النار الذي دام ستة أشهر، ومع ذلك لم يكن أي طرف (الحوثيون والمملكة العربية السعودية والحكومة) على استعداد للعودة إلى جبهة القتال من جديد. ومع ذلك، تم استبعاد مجلس القيادة الرئاسي (PLC، حكومة الأمر الواقع في اليمن) من طاولة المفاوضات بين الحوثيين والسعودية. إن استبعادها يجعل حتما أي اتفاق بين الحوثيين والسعودية قد يتم التوصل إليه في المستقبل بدعم إيراني بالكاد يكون ذا أهمية بالنسبة للسلام والاستقرار في البلاد.

هل سيشهد اليمن انتصارا من جانب واحد، على غرار ما حدث في سوريا؟ هذا غير مرجح. وصل الحوثيون والقوات المتحالفة مع الحكومة إلى طريق مسدود مدمر للطرفين في مأرب تركهم جميعا أضعف. وفي ظل هذه الظروف، تشير الأبحاث الأكاديمية إلى أن الأطراف المتحاربة يمكن أن تتخذ خطوات نحو تسوية تفاوضية أو تستمر إلى أجل غير مسمى في صراع مستمر يتوقف بين الحين والآخر.

يبدو أن الحوثيين والمملكة العربية السعودية، الذين ضربتهم سنوات من القتال، ينظرون إلى المفاوضات الثنائية بشكل إيجابي. لكن الأبعاد الداخلية للحرب لا تزال تتهرب من أي تسوية تفاوضية بين الحوثيين ومجلس القيادة الرئاسي وبين مختلف الفصائل التابعة لمجلس القيادة الرئاسي. وكما تشير أدبيات الحرب الأهلية، فإن مسار الصراع سيعتمد على كيفية تقييم تلك الأطراف لما يمكن أن تكسبه أو تخسره من القتال مقابل التفاوض. وبينما يبدو الحوثيون مصممين مرة أخرى على اللجوء إلى القوة، لا تبدو آفاق السلام مشجعة بشكل خاص.

https://politicalviolenceataglance.org/2023/03/27/implications-of-the-saudi-/iran-deal-for-yemen

اليمن والتقارب السعودي الإيراني

نبيل خوري

٢٢ مارس ٢٠٢٣

Arab Center Washington DC
المركز العربي واشنطن دي سي

في المشهد الختامي لفيلم كازابلانكا عام ١٩٤٢، يخرج همفري بوغارت، يسير في الضباب مع خصمه العرضي بينما يخططان لخطوتهما التالية معا، ويقدم الجملة الكلاسيكي الآن: "لويس، أعتقد أن هذه هي بداية صداقة جميلة". لكن الاتفاق السعودي الإيراني الأخير الذي توسط فيه مسؤولون صينيون وأعلن عنه للعالم في ١٠ مارس ليس تماما نفس اللحظة، وليس بالضبط بداية شراكة مزدهرة. ومع ذلك، فإنه يمثل بداية فصل جديد في الصراع والدبلوماسية في الشرق الأوسط.

في تقييم واقعي للاتفاقية، أكد وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان آل سعود أنه لا يعني أن جميع النزاعات بين البلدين قد تم حلها. وبقدر ما ظهرت تفاصيل الاتفاق، فإنه يبدو أشبه باتفاق عدم اعتداء أكثر من كونه قائمة مفصلة من الحلول للقضايا والنزاعات التي تحتاج القوتان الإقليميتان إلى حلها من أجل الحد حقا من التوترات بينهما. المملكة العربية السعودية وإيران على خلاف حول لبنان وسوريا والعراق والبحرين، وأخيرا

وليس آخرا، حول اليمن، حيث كانت المنافسة بينهما على أشدها، وربما تكون المخاطر الاستراتيجية هي الأعلى بالنسبة لكليهما، وبالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية.

الآثار المباشرة

يؤكد وجود وثيقة مكتوبة موقعة بين إيران والمملكة العربية السعودية النية الجادة من جانب البلدين لبدء فصل جديد في علاقتهما، فصل يقوم على الاحترام المتبادل لسيادة بعضهما البعض وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكل منهما وشؤون الدول الأخرى. وستكون النتيجة الملموسة الأولى للاتفاق هي تبادل السفراء لأول مرة منذ إغلاق السفارتين بين الرياض وطهران عام ٢٠١٦. غير أن الإشارات إلى التوترات الإقليمية ظلت عامة، ولم تتجاوز الوعد بتعزيز السلام والتعاون الإقليميين، استنادا إلى الاتفاقات السابقة بين البلدين في عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠١. كما أن عقد اجتماع مخطط له بين وزيري خارجية البلدين له أهمية أيضا، نظرا لأن الموقعين على اتفاقية بكين كانوا كبار المسؤولين الأمنيين في البلدين وليس كبار دبلوماسييهم. ويقال إن العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز دعا الرئيس الإيراني إبراهيم رئيسي لزيارة الرياض.

وعلى الرغم من أن الاتفاق لا يشير إلى استيلاء على دور الولايات المتحدة ووجودها في الشرق الأوسط، إلا أن دور الصين المركزي في إبرام الصفقة الإيرانية السعودية هو قفزة أكيدة في دبلوماسية الصين العالمية، ويمثل موطئ قدم في دبلوماسية الشرق الأوسط. وبالنسبة للصين، التي لها مصالح تجارية في كلا البلدين، فإن التوسط في الاتفاق يوفر مزيدا من النفوذ بالإضافة إلى ما تم تحقيقه بالفعل في اتفاقها لعام ٢٠٢١ لتبادل النفط الإيراني بالاستثمارات الصينية، و٣٥ صفقة جديدة مع المملكة العربية السعودية، والتي تم الاتفاق عليها خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى الرياض في ديسمبر الماضي.

التداعيات على اليمن

التقى الرئيس شي برئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني، رشاد العليمي، في ديسمبر ٢٠٢٢، مما يشير إلى اهتمام الصين بجهود السلام في اليمن، وكذلك بالاستثمار في جهود إعادة إعمار اليمن، عندما تبدأ. وهذا يتناسب بشكل جيد مع سياسة الصين المتمثلة في إرساء الأساس لبناء النفوذ ودور مستقبلي لها في سياسة الشرق الأوسط. إذا أسفرت المحادثات السعودية الإيرانية المستقبلية عن اتفاق بشأن اليمن، فإن الصين ستكون قد لعبت دورا غير مباشر في تحقيق نهاية سلمية للصراع. ومع ذلك، فإن تحقيق السلام في اليمن أمر معقد بما فيه الكفاية بالنسبة لأولئك المشاركين مباشرة في العملية، ومن غير المرجح أن يشهد تدخلا صينيا مباشرا في الوقت الحالي.

أصبحت عملية تحقيق السلام في اليمن أكثر تعقيدا مع مرور الوقت منذ بدء الحرب في عام ٢٠١٤. الانقسامات الداخلية، على الرغم من أنها تسببها التأثيرات الخارجية أو على الأقل تفاقمها، إلا أنها معقدة بما يكفي لتحملها بعد أي انسحاب محتمل للقوات الأجنبية. لا تزال هناك ثلاث روايات رئيسية تحيط بعملية السلام في اليمن، ولكل منها تعقيداتها الخاصة.

أولا، إن رواية الحكومة اليمنية المعترف بها دوليا هي نفسها التي سادت في عهد الرئيس السابق عبد ربه منصور هادي، كما اتضح في خطاب ممثل مجلس القيادة الرئاسي في الأمم المتحدة خلال تقرير مبعوث الأمم المتحدة الأخير إلى مجلس الأمن. وتماشيا مع قرار مجلس الأمن رقم ٢٢١٦، يرغب مجلس القيادة الرئاسي في إعادة "الحكومة الشرعية في اليمن" إلى مقر السلطة في صنعاء ونزع الأسلحة من الميليشيات، وخاصة من حركة الحوثيين، الموجودة حاليا في عاصمة البلاد. وهذا بالتأكيد يضع مجلس القيادة الرئاسي على مسافة ما من الحقائق السياسية والعسكرية على الأرض. تشير جميع المؤشرات إلى أنه لم يتم إبلاغ مجلس القيادة

الرئاسي، ناهيك عن استشارته بشأن المحادثات بين المملكة العربية السعودية والحوثيين أو بشأن الصفقة السعودية الإيرانية.

ثانيا، أصبح المجلس الانتقالي الجنوبي الانفصالي، على الرغم من أنه ليس القوة الوحيدة المتنافسة على السلطة في جنوب اليمن، صوت المنطقة في الحوار الداخلي، وتحالف بشكل وثيق مع الإمارات العربية المتحدة، وأعلن رغبته في الاستقلال في أي محادثات سلام مستقبلية. نظر المجلس الانتقالي الجنوبي، الذي كان ينتقد المحادثات السعودية الحوثية، بتشكك إلى الاتفاق الإيراني السعودي، خوفا – مثل مجلس القيادة الرئاسي وحزب الإصلاح– من أن الاتفاق قد يصب في صالح الحوثيين ويسمح لهم بالبقاء مسيطرين على شمال اليمن.

ثالثا، يصر الحوثيون، على الرغم من انفتاحهم على محادثات السلام مع المبعوث الأممي هانز غروندبرغ، والسعودية، وبشكل غير مباشر مع الولايات المتحدة، في تصريحاتهم الإعلامية والرسمية على أن هدفهم الأساسي يبقى "تحرير" اليمن من كل التدخلات الأجنبية والعودة إلى دولة موحدة، وهو هدف يتعارض مع مواقف مجلس القيادة الرئاسي والمجلس الانتقالي الجنوبي وعلاقاتهم الحالية مع السعودية والإمارات. كما أن الحوثيين لا يخجلون من إعادة تأكيد هويتهم كحزب ديني له رسالة إلهية - وهي رواية توفر سببا عميقا للقلق بين القوات اليمنية والمواطنين الذين لا يخضعون حاليا لسلطتهم.

القضايا ذات الاهتمام المباشر

حتى لو نجح التقارب الإيراني السعودي في الحد من التوترات بين الرياض والحوثيين، فمن المحتم أن تظل الظروف على الأرض غير متأثرة ما لم تتم معالجتها مباشرة من قبل الفصائل اليمنية المعنية. تعز والحديدة ومأرب هي ثلاث مناطق للنزاع على الخطوط الأمامية بين الحوثيين والقوات المتحالفة ضدهم. وهذه العناصر الثلاثة ذات أهمية حيوية، وبالتالي يصعب على أي طرف الاستسلام. فمدينة تعز، على سبيل المثال، ظلت تحت الحصار من قبل الحوثيين على الرغم من النداءات العديدة من قبل الحكومة اليمنية والرياض وغروندبرغ التابعة للأمم المتحدة، وينظر إليها الحوثيون على أنها بوابة إلى الشمال يجب أن تظل مغلقة لإحباط أي هجوم محتمل ضد صنعاء. وتجدد القتال في مأرب بعد فترة وجيزة من الاتفاق بين الرياض وطهران، وهو علامة على قلق الجانبين من أن أي تقارب بين القوتين الإقليميتين قد يتركهما في مواقع ضعيفة عسكريا حول المدينة الاستراتيجية.

ووراء الخطوط الأمامية النشطة، هناك قلق بشأن شرايين الحياة الاقتصادية والاستراتيجية التي يحاول كل طرف في الصراع تأمينها.

وبعيدا عن الخطوط الأمامية النشطة، هناك قلق بشأن شرايين الحياة الاقتصادية والاستراتيجية التي يحاول كل طرف في الصراع تأمينها لمستقبل غامض قد يؤدي فيه اتفاق السلام إلى انقسام البلاد. وبالتالي يتطلع كل جانب إلى تأمين منطقة قابلة للحياة اقتصاديا وجغرافيا قبل فوات الأوان. وتعد مأرب وميناءي المكلا والحديدة مثالا على ذلك، حيث يعتبر الميناءان الأولان حيويين لإنتاج وتصدير النفط، والأخيران حيويان لوصول الشمال إلى البحر واستيراد السلع المختلفة.

وفي الوقت نفسه، منذ مشاركتها الأولية في حرب اليمن، أظهرت الإمارات العربية المتحدة بشكل متزايد أهدافا استراتيجية منفصلة عن أهداف المملكة العربية السعودية. لسبب واحد، فإن احتلالها لجزيرة سقطرى ووجودها العسكري في جزيرة ميون هما شهادة على رغبتها في السيطرة على الأصول البحرية الممتدة من دبي عبر البحر الأحمر وما بعده إلى شمال إفريقيا. وبالإضافة إلى ذلك، تشير حقيقة أنها تمول وتدرب وتسيطر إلى حد كبير على القوات في جنوب اليمن إلى اهتمام دائم بالحفاظ على نفوذها بما يتجاوز أي اتفاق سلام محتمل في

البلاد. مثل هذه المصالح والطموحات يمكن أن تجعل الإمارات العربية المتحدة خارج الاتفاق الإيراني السعودي، على الأقل فيما يتعلق بمستقبل اليمن.

علامات إيجابية

وعلى الرغم من كل العقبات التي لم يتم تجاوزها بعد، فإن تلميح السعودية إلى أنها ستكون مستعدة للاستثمار في المشاريع الاقتصادية والتجارية في إيران إذا التزمت الأخيرة تماما بالاتفاق الجديد هو بالتأكيد علامة على جدية اهتمام المملكة بالتقارب مع خصمها الخليجي، كما هو الحال مع دعوة الملك سلمان للرئيس رئيسي لزيارة الرياض. وفي اليمن، تتمثل أحدث إشارة على ذوبان محتمل في الجليد في إعلان الحوثيين ومجلس القيادة الرئاسي مؤخرا عن اتفاق لتبادل الأسرى من شأنه أن يحرر ما يقرب من ٩٠٠ شخص محتجزين حاليا لدى الجانبين. ومع ذلك، يبقى أن نرى ما هو نفوذ إيران مع الحوثيين، وبالتالي ما قد تكون قادرة على تقديمه من حيث تنازلات الحوثيين للرياض والحكومة اليمنية المعترف بها دوليا. إذا كانت التقارير حول استعداد إيران لوقف شحنات الأسلحة إلى الحوثيين كجزء من اتفاق سلام دقيقة، فإن مثل هذا الموقف سيكون بالفعل تطورا مهما. ومع ذلك، قد يكون من السابق لأوانه معرفة ما إذا كانت هذه مجرد تكهنات أو أكثر من مجرد تلميح من إيران إلى أنه في مرحلة ما في المستقبل، وشريطة أن يبدو أن السلام في اليمن يتقدم، فقد تكون على استعداد لوقف بعض شحنات الأسلحة الأكثر تقدما إلى اليمن على الأقل.

يبقى أن نرى دليلا على أسس سلام حقيقي في اليمن، ولا يزال من الممكن أن يحدث الكثير داخل اليمن وفي المنطقة الأوسع لإبعاد قطار سلام حسن النية عن مساره. ومع ذلك، يمكن لإيران، كحد أدنى، أن تضمن أن صواريخ الحوثيين لم تعد تهاجم أهدافا سعودية، وهو ما سيكون كافيا لإبرام اتفاق عدم اعتداء متبادل بين السعودية والحوثيين. مثل هذا الاتفاق يمكن أن يكون بمثابة حجر الزاوية لسلام أوسع في اليمن. بدلا من ذلك، إذا لم تتعاون الإمارات ولم يضغط السعوديون من أجل التوصل إلى اتفاق أكبر، فإن مثل هذه الصفقة ستؤدي إلى تقسيم شبه دائم لليمن، مع تأمين كل من اللاعبين المتعددين المصالح الإقليمية و / أو الوطنية الضيقة، ولكن دون ضمان الفوائد الكاملة للسلام لشعب اليمن.

https://arabcenterdc.org/resource/yemen-and-the-saudi-iran-rapprochement/

تبدد غيوم الحرب على سماء اليمن

ماجدالينا كيرشنر

١٦ مارس ٢٠٢٣

ووفقا لتقارير إعلامية، اتفقت المملكة العربية السعودية وإيران، في سياق المحادثات التي توسطت فيها الصين، ليس فقط على استئناف العلاقات الدبلوماسية ولكن أيضا على البحث عن حل سياسي للحرب الأهلية في اليمن، والتي كانت عنيفة للغاية منذ عام ٢٠١٤. وقد سقط أكثر من ٢٣٠،٠٠٠ شخص ضحايا للهجمات أو في أعقاب الحرب المدمرة منذ عام ٢٠١٥، ويعتمد أكثر من ٢٥ من سكان اليمن البالغ عددهم حوالي ٣١ مليون نسمة على المساعدات. ليس فقط الاقتصاد ولكن أيضا أنظمة الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي والمؤسسات السياسية الرئيسية في حالة دمار. يتناسب الاتفاق بين المملكة العربية السعودية وإيران مع اتجاه إقليمي لتحقيق الاستقرار، حيث شهد عام ٢٠٢٢ انخفاضا حادا في العنف المسلح في جميع أنحاء المنطقة، مع اتجاهات متزامنة نحو التطبيع بين مختلف الجهات الفاعلة المعادية منذ فترة طويلة.

المصالح في خفض التصعيد

إن تصنيف الحرب في اليمن على أنها مجرد حرب بالوكالة غير كاف بسبب عمق وتعقيد خطوط الصراع بين اليمنيين. ومع ذلك، ساهمت كلتا الدولتين بشكل كبير في تصعيد الحرب وتدويلها منذ عام ٢٠١٥. تعتبر إيران، من ناحية، أهم شريك للمتمردين الحوثيين، الذين يسيطرون على الشمال المكتظ بالسكان، بما في ذلك العاصمة صنعاء، منذ عام ٢٠١٤. ووفقا للأمم المتحدة، فإن العديد من الأسلحة المتجهة إلى الحوثيين والتي صودرت في السنوات الأخيرة، على سبيل المثال على الحدود مع عمان، من المحتمل جدا أن تكون إيران قد صنعتها أو نشرتها. هناك أيضا تقارير موثوقة بشأن وجود مستشارين عسكريين إيرانيين في البلاد. وعلى الرغم من أن كليهما نفيا حتى الآن التعاون العسكري، إلا أن المسؤولين الإيرانيين على أعلى المستويات دعموا المتمردين وشجعوهم مرارا وتكرارا علنا. في مقابل استعداد السعودية لمساعدة إيران على الخروج من وضعها الحالي المعزول بشدة، قد يأمل المرء أن تلتزم إيران بحظر الأسلحة الذي تفرضه الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه، إقناع المتمردين بالانخراط بجدية أكبر في المفاوضات بين اليمنيين.

بعد ثماني سنوات من الحرب غير الناجحة إلى حد كبير، تسعى الرياض إلى مخرج يحفظ ماء الوجه، ويرجع ذلك جزئيا إلى أن الحرب غير المتكافئة التي يشنها الحوثيون، بما في ذلك هجمات الطائرات بدون طيار والصواريخ على أهداف سعودية وإماراتية، ترفع ثمن التدخل بشكل كبير. في أبريل الماضي، أوقف التحالف الذي تقوده السعودية الغارات الجوية وخفف الحصار المفروض على ميناء الحديدة البحري ومطار صنعاء.

ومثل العديد من الدول الغربية والدول المطلة على البحر الأحمر، فإن للصين أيضا مصلحة في مزيد من خفض تصعيد الصراع. يتم شحن ملايين البراميل من النفط الخام يوميا عبر مضيق باب المندب بين اليمن وجيبوتي في اتجاه آسيا. وبالتالي، فإن الصين مهتمة بإنهاء الحرب، أو على الأقل في الحصول على ضمانات أمنية موثوقة بشكل معقول من الأطراف الأكثر نفوذا في الصراع. وفي ظل مشاركة الصين القوية في القرن الأفريقي، الذي يضم قاعدة عسكرية في جيبوتي، يظهر أيضا دور بحري عسكري صيني متزايد في خليج عدن.

لقد طور نهج الأمم المتحدة السابق للمفاوضات ديناميكية خلال العام الماضي استفاد منها المتمردون في المقام الأول، الأمر الذي قد يضر بحل السلام المستدام.

كان رد فعل أهم أطراف النزاع داخل اليمن مختلفا بشكل طبيعي على الإعلان، حيث رحب الحوثيون صراحة بذلك باعتباره مكسبا أمنيا للمنطقة، لكنهم لم يظهروا سوى القليل من القلق بشأن نقص الدعم الإيراني في المستقبل. من ناحية أخرى، في معسكر الحكومة الشرعية، هناك حالة من عدم اليقين حول ما إذا كان يمكن تحقيق النجاح الذي تشتد الحاجة إليه في المفاوضات بين اليمنيين دون دعم المملكة العربية السعودية. وفي الوقت نفسه، هناك قلق متزايد من أن الحوثيين، الذين شجعتهم نجاحاتهم الدبلوماسية والافتقار إلى الردع الموثوق، يمكن أن يشنوا هجوما عسكريا مرة أخرى.

والواقع أن النهج السابق للأمم المتحدة في المفاوضات، والذي ركز على خفض التصعيد العسكري، قد طور ديناميكية خلال العام الماضي استفاد منها المتمردون في المقام الأول، الأمر الذي قد يضر بالتوصل إلى حل سلمي مستدام. استمرت الهدنة من أبريل إلى أكتوبر ٢٠٢٢ في جلب الإغاثة، خاصة للسكان في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، بسبب التنازلات بعيدة المدى من قبل خصومهم. وفشلت عملية الاستمرار في نهاية المطاف بسبب عدم وجود تنازلات من جانب الحوثيين، الذين بدلا من رفع الحصار عن مدينة تعز كما هو متفق عليه، أقاموا عروضا عسكرية بصواريخ جديدة وطائرات بدون طيار وألغام بحرية. ومنذ ذلك الحين، تهدف استراتيجية الحوثيين التفاوضية إلى رفع ثمن خفض التصعيد، حيث لا يطالبون فقط بدفع رواتب موظفي الحكومة في المناطق الخاضعة لسيطرتهم. فبالإضافة إلى ذلك، فإنها تستهدف البنية التحتية الحيوية لإنتاج النفط وتصديره في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة رسميا لإضعاف «الحكومة الشرعية» مع التأكيد على مطالبتهم بالإيرادات المتولدة هناك.

يمول الحوثيون أنفسهم من خلال الضرائب والرسوم الرسمية وغير القانونية ومن خلال مصادرة العقارات أو حيازات الأراضي. وتفيد التقارير أن إيرادات أبريل/نيسان – نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٢٢ من ميناء الحديدة وحده تبلغ (حوالي نصف مليار يورو)، والتي لم يتم إنفاقها على رواتب القطاع العام. وفي المناطق الخاضعة لسيطرتهم، زاد الحوثيون من مستوى قمع حكمهم بشكل أكبر دون رد فعل كبير من المجتمع الدولي. فالاعتقالات التعسفية، والتعذيب، والقيود غير المسبوقة على حركة النساء والفتيات، وتجنيد الأطفال، هي بعض الممارسات التي تقف في طريق التنمية السلمية والمستدامة في البلد.

الحاجة الملحة للسلام بين اليمنيين

إن حالة المؤسسات السياسية في اليمن، وهي مورد رئيسي للسلام، مروعة، حيث لم تجر أي انتخابات برلمانية منذ ٢٠ عاما، ويعيش العشرات من أعضاء البرلمان وممثلي الأحزاب السياسية الآن في المنفى في مصر والمملكة العربية السعودية وتركيا والأردن وحتى ماليزيا. حتى داخل التحالف الحالي المناهض للحوثيين، الذي يرأسه الرئيس رشاد العليمي، الذي يفتقر أيضا إلى تفويض ديمقراطي واضح، تختلف الرؤى حول الدولة اليمنية المستقبلية على نطاق واسع..

أدت سنوات من عدم دفع الرواتب والمعاشات التقاعدية إلى تآكل القطاع العام، وبدلا من الانتعاش الاقتصادي، يزدهر اقتصاد الحرب. مساحة المجتمع المدني اليمني محدودة، والنقابات ووسائل الإعلام ليست مستثناة من هذه الاتجاهات. كما تواجه المؤسسات التي لديها إمكانية التأقلم، مثل نظام التعليم، تسييسا وتشرذما متزايدين.

يجب على أصحاب المصلحة الأوروبيين اغتنام الفرصة وتعزيز الجهود من أجل سلام دائم ومستدام وعادل على المستويين المحلي والوطني وخاصة في الحوار مع الدول المجاورة.

كما لا يزال التهميش الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للمرأة عبئا ثقيلا على السلام بين اليمنيين. في فبراير/شباط ٢٠١٥، توفيت آخر عضوة متبقية في البرلمان، أوراس سلطان ناجي، ومنذ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٢٠، لم يتم تمثيل المرأة في الحكومة على المستوى الوزاري أيضا. حتى في أشكال صنع السياسات غير الرسمية في زمن ومجلس القيادة الرئاسي بالكامل من رجال، وكثير منهم لديهم خلفيات عسكرية. وحتى في هيئة التشاور والمصالحة التابعة لمجلس القيادة الرئاسي، هناك خمس نساء فقط من بين أكثر من ٥٠ عضوا. وحتى إذا تمكنت المرأة من دخول الدائرة الرسمية لصناع القرار، فإن جولات المفاوضات الحاسمة وغير الرسمية تظل حكرا على الرجل.

إن النجاحات الأخيرة في المفاوضات، مثل التقدم المحرز في تبادل الأسرى والمعتقلين، تعطي سببا للأمل، وإن كان بالنظر إلى القوة الحالية للحوثيين، لا ينبغي المبالغة في تقدير إرادة إيران أو قدرتها على الضغط على المتمردين لتقديم تنازلات بعيدة المدى. كما لا يمكن افتراض أن الدول المجاورة لليمن لن تستخدم بعد الآن النفوذ الهائل الذي اكتسبته بسبب الحرب لمصالحها، حيث لا تزال المنافسات على الطرق البحرية الجيوستراتيجية الهامة والأراضي والموارد قائمة. يمكن للانفراج على المستوى الإقليمي أن يخلق مجالا جديدا ومساحة للتنفس للمفاوضات التي تهدف إلى أبعد من تقسيم السلطة وفقا للقوة العسكرية والتي تركز على إعادة بناء المؤسسات السياسية التي يمكن أن تخفف أو تعزز التوازن اللاعنفي للمصالح على المستوى الوطني. إن الاستقرار الخالص للهياكل شبه الحكومية الاستبدادية، التي يمكن للجهات الفاعلة في اتفاق ١٠ مارس أن تتعايش معها بشكل جيد نظرا لدستورها الداخلي، ليس مناسبا وينطوي على خطر دائم من تجدد التصعيد. يجب على أصحاب المصلحة الأوروبيين، على وجه الخصوص، الذين انخرطوا في اليمن، مثل ألمانيا، لسنوات عديدة، اغتنام الفرصة وتعزيز الجهود من أجل سلام دائم ومستدام وعادل على المستويين المحلي والوطني وخاصة في الحوار مع الدول المجاورة.

https://www.ips-journal.eu/topics/democracy-and-society/a-break-in-the-/clouds-over-yemen-6581

الاتفاق السعودي الحوثي لن يحقق السلام الدائم في اليمن

٢٧ مارس، ٢٠٢٣

ندوى الدوسري

أثار الاتفاق الأخير لاستعادة العلاقات الدبلوماسية بين المملكة العربية السعودية وإيران الأمل بين القادة الغربيين وبعض مراقبي اليمن في أنه يمكن أن يساعد في إنهاء الحرب في اليمن، والتي تدعم فيها طهران والرياض أطرافا متعارضة. وطلب هانز غروندبرغ، مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن، الذي أمضى معظم وقته العام الماضي في زيارة طهران والرياض وأبو ظبي ومسقط، من قادة اليمن "اغتنام الفرصة التي يتيحها هذا الزخم الإقليمي والدولي لاتخاذ خطوات حاسمة نحو مستقبل أكثر سلاما". ومع ذلك، يمكن للمجتمع الدولي أن يضر أكثر مما ينفع إذا كانت أفعاله مدفوعة بالأمل واليأس بدلا من القراءة المتأنية للواقع على الأرض. يجب ألا يكون اليمن كبش فداء لتحسين العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية أو ينظر إليه على أنه فرصة

لإحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام ٢٠١٥. بدلا من ذلك، يجب فهم اليمن من خلال ديناميكياته الداخلية وكيفية تشابكها مع ديناميكيات الجهات الفاعلة الإقليمية.

المحادثات السعودية الحوثية

شهدت السنوات القليلة الماضية تغييرا جذريا في نهج السعوديين في اليمن حيث تحولت الأولوية من هزيمة الحوثيين إلى تأمين حدودهم من هجمات الحوثيين. بين عامي ٢٠١٥ و٢٠٢٢، نفذ الحوثيون ما يقرب من ١٠٠٠ هجوم صاروخي و٣٥٠ غارة بطائرات بدون طيار ضد البنية التحتية الرئيسية، بما في ذلك المنشآت النفطية والمطارات والمواقع العسكرية داخل المملكة. ولإيجاد مخرج من مستنقعها المكلف في اليمن، قلصت المملكة العربية السعودية تدخلها العسكري وكثفت جهودها الدبلوماسية في محاولة لوقف التصعيد وإيجاد حل سياسي. أعلنت المملكة وقفين لإطلاق النار من جانب واحد في عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١، وخفضت دعمها العسكري غير الكافي أصلا لقوات الحكومة اليمنية. وبين عامي ٢٠١٩ و٢٠٢١، قام كبار القادة السعوديين، بمن فيهم الملك سلمان بن عبد العزيز ونائب وزير الدفاع آنذاك خالد بن سلمان، بزيارات إلى مسقط لمناقشة الطرق التي يمكن أن تساعد بها عمان في التحرك نحو حل النزاع. في أبريل ٢٠٢٢، اتفق السعوديون والحوثيون على وقف إطلاق النار الذي استمر لمدة ستة أشهر، وفي يونيو من نفس العام استأنف الجانبان المحادثات التي استبعدت الحكومة اليمنية.

في العام الماضي، أعاد التحالف بقيادة السعودية هندسة ديناميكيات القوة بين حلفائه في اليمن لدعم مساعيه من أجل التوصل إلى حل سلمي للصراع. ونتيجة لضغوط من التحالف بقيادة السعودية، سلم الرئيس السابق هادي سلطته إلى مجلس القيادة الرئاسي، الذي اختارت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة أعضاءه الثمانية. ووفقا للمرسوم الرئاسي، فإن مجلس القيادة الرئاسي مكلف بالتفاوض مع الحوثيين لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي شامل ونهائي يتضمن عملية انتقالية لنقل اليمن من الحرب إلى السلام.

وعلى النقيض من الجهات الفاعلة الأخرى في اليمن، استفاد الحوثيون من الدعم العسكري المباشر من إيران وحزب الله في شكل أسلحة وتدريب وتوجيه ساعد في بناء قدراتهم الحربية النظامية وغير النظامية. كما استفادوا من افتقار التحالف بقيادة السعودية إلى الاستراتيجية والتناقضات وكذلك حملة الدعوة المناهضة للحرب التي مارست ضغوطا مكثفة على الحكومات الغربية والتحالف بقيادة السعودية لإنهاء الحرب. وقد تجسد ذلك في اتفاق ستوكهولم لعام ٢٠١٨، الذي أجبر المجلس على تقليص دعمه العسكري للحكومة اليمنية وسمح للحوثيين بإعادة تمركز قواتهم وتحقيق مكاسب عسكرية كبيرة، مما ساعد على تعزيز موقفهم في المحادثات السعودية والأمم المتحدة. ونتيجة لهدنة العام الماضي، رفعت المملكة العربية السعودية القيود المفروضة على ميناء الحديدة، مما سمح للسفن التجارية وسفن الوقود بدخول الميناء بشكل طبيعي وتجاوز عملية موافقة الحكومة اليمنية.

سمحت المكاسب العسكرية للحوثيين بإملاء مسار الدبلوماسية الدولية في اليمن، حيث يعرفون أن المملكة العربية السعودية يائسة لتخليص نفسها وأن المجتمع الدولي يريد أن تختفي مشكلة اليمن. كما لا يعترفون ويرفضون التفاوض مع مجلس القيادة الرئاسي أو الفصائل اليمنية الأخرى التي يصفونها بأنها "مرتزقة ". وينظرون إلى الحرب على أنها حرب بينهم باعتبارهم الممثلين الحقيقيين الوحيدين لليمن والسعوديين. ولكن كما يجادل غريغوري جونسون، فإن الحوثيين "ليسوا على وشك التوقف عن قتال خصومهم في اليمن، بغض النظر عن الصفقة التي توقعها الجماعة مع المملكة العربية السعودية". في الواقع، حتى مع إحراز الحوثيين تقدما في المحادثات مع السعوديين، واصلت الجماعة المتمردة توسيع نطاق تجنيدها وتعبئتها وتخزينها للأسلحة خلال هدنة العام الماضي حيث زادت إيران بشكل كبير من شحنات أسلحتها. كما نفذت الجماعة سلسلة من الهجمات التي استهدفت الموانئ البحرية الرئيسية والبنية التحتية الحيوية في الجنوب في تشرين الأول/أكتوبر

وكانون الأول/ديسمبر الماضيين، وهو ما وصفه إبراهيم جلال بأنه "تغيير كبير في تكتيكات الحوثيين تجاه استخدام الحرب الاقتصادية والحرب عن بعد". وفي الأسبوع الماضي فقط، شن الحوثيون هجوما كبيرا للاستيلاء على مديرية حريب جنوب شرق مأرب وهاجموا القوات الحكومية في شبوة. في فبراير/شباط، حكمت محكمة يسيطر عليها الحوثيون على ٣٠ قائدا عسكريا يمنيا، بمن فيهم وزير الدفاع، بالإعدام، وفي ٢٥ مارس/آذار، نجا الوزير من هجوم بطائرة بدون طيار حوثية استهدف موكبه في محافظة تعز، مما أسفر عن إصابة وقتل العديد من من مرافقيه. وفي ٢٣ آذار/مارس، أجرى الحوثيون مناورة عسكرية بالقرب من الحدود السعودية لتذكير السعوديين "بتكلفة عدم التوصل إلى اتفاق وتقديم المزيد من التنازلات"، كما أشار إبراهيم جلال.

التوتر السعودي الإماراتي في الجنوب

بينما يعيد السعوديون تعريف علاقاتهم في المنطقة من خلال إصلاح العلاقات مع إيران، كان هناك صراع بالوكالة بطيء الاحتراق في جنوب اليمن بين السعوديين والإماراتيين. منذ عام ٢٠١٥، وسعت الإمارات مجال نفوذها في الجنوب. شكلت الإمارات مجموعة من القوات المسلحة التي تنافست مع الحكومة اليمنية والتي تسيطر حاليا على عدن ومعظم الجنوب. بالإضافة إلى ذلك، يدعم المجلس الانتقالي الجنوبي، وهو منظمة سياسية هدفها استقلال الأراضي التي كانت تشكل جنوب اليمن قبل الوحدة مع الشمال عام ١٩٩٠. وبالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، قدمت حرب اليمن لها فرصة لتأمين النفوذ في البحر الأحمر والقرن الأفريقي. وعلى الرغم من أنها أعلنت انسحابها من اليمن في عام ٢٠١٩، إلا أن الإمارات تحتفظ بنفوذ كبير من خلال حلفائها المحليين وقواتها بالوكالة، التي تسيطر على الساحل والجزر والموانئ ومحطات الطاقة. وفي عام ٢٠٢١، كشفت التقارير أن الإمارات تبني قاعدة جوية في جزيرة ميون الاستراتيجية (بيريم) في مضيق باب المندب. اعتمد السعوديون، الذين افتقروا إلى هدف واضح وفشلوا في خلق حلفاء أقوياء على الأرض، بشكل أساسي على نفوذهم السياسي لتشكيل الأحداث في الجنوب، والتي أثبتت عدم فعاليتها إلى حد كبير.

أدت الخلافات حول تنفيذ اتفاق الرياض بين المجلس الانتقالي الجنوبي والحكومة اليمنية، لا سيما بشأن وضع القوات المسلحة تحت قيادة موحدة، إلى زيادة العداء والقتال المتقطع في الجنوب. لم يساعد تشكيل مجلس القيادة الرئاسي، الذي يضم ممثلين عن المجلس الانتقالي الجنوبي، في تخفيف حدة التوتر. خلال عام ٢٠٢٢، تحرك المجلس الانتقالي الجنوبي والقوات المتحالفة معه بقوة لتعزيز سلطتهم في الجنوب. بحلول صيف عام ٢٠٢٢، سيطروا على محافظتي شبوة وأبين، وطردوا القوات الحكومية وتحدوا أوامر رئيس مجلس القيادة الرئاسي، رشاد العليمي، بوقف جميع العمليات العسكرية حتى يتم إعادة نشر الوحدات وفقا لاتفاق الرياض. أدى التوتر المستمر بين رئيس مجلس القيادة الرئاسي وزعيم المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزبيدي إلى شل مجلس القيادة الرئاسي، مما زاد من تقويض القوات المناهضة للحوثيين.

وبسبب انزعاجهم من تحركات المجلس الانتقالي الجنوبي لتوسيع سيطرته على منطقة الوادي في حضرموت، كثف السعوديون مشاركتهم العسكرية والسياسية مع الجهات الفاعلة اليمنية. تعد منطقة الوادي موطنًا لأكبر احتياطيات النفط في اليمن وهو آخر معقل للحكومة اليمنية في الجنوب. فهي تشترك في حدود طولها حوالي ٧٠٠ كيلومتر مع المملكة العربية السعودية، مما يجعلها ذات أهمية استراتيجية للمصالح الأمنية السعودية. وفي يناير/كانون الثاني ٢٠٢٣، شكل الرئيس العليمي رسميا قوات درع الوطن، التي تقدم تقاريرها إليه مباشرة. وتضم القوة سبعة ألوية و٨٠٠٠ مقاتل، ويتم تمويله بالكامل من قبل السعوديين ويعمل خارج سلسلة قيادة الحكومة اليمنية. تم نشر عدة ألوية من القوة في حضرموت لمنع المجلس الانتقالي الجنوبي من الاستيلاء على الوادي. والأمر الأكثر إثارة للقلق هو أن السعوديين والإماراتيين قد قسموا وكلاءهم على طول خطوط الصدع قبل عام ١٩٩٠. فالمجلس الانتقالي الجنوبي المدعوم من الإمارات والقوات المتحالفة معه هي في الغالب من المناطق الجنوبية من يافع والضالع، في حين أن قوات درع الوطن المدعومة من السعودية تنحدر أساسا من

لحج وأبين. إن الانقسام على أسس إقليمية – يافع والضالع مقابل أبين ولحج/شبوة – متجذر في الصراع على السلطة في جنوب اليمن السابق (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) الذي أدى إلى حرب أهلية دموية في عام ١٩٨٦، صراع لا يزال إلى حد كبير دون حل اليوم.

وعلى مدى الأشهر القليلة الماضية، قام كبار المسؤولين العسكريين السعوديين بزيارات إلى شبوة وحضرموت. في الرياض، التقى المسؤولون السعوديون والعليمي مع قادة عسكريين من شبوة أجبروا على مغادرة مواقعهم عندما سيطر المجلس الانتقالي الجنوبي على المنطقة العام الماضي. كما استدعى السعوديون محافظ شبوة المدعوم من الإمارات ومنعوا زعيم المجلس الانتقالي الجنوبي من العودة إلى عدن عدة مرات، استمر آخرها لمدة ستة أشهر. في أوائل مارس/آذار، لم يحضر الزبيدي وعبد الرحمن المحرمي العضوان في المجلس التشريعي المدعوم من الإمارات، اجتماعا عقده مجلس القيادة الرئاسي مع ولي عهد السعودي محمد بن سلمان.

ماذا بعد؟

شهدت ثماني سنوات من التدخل العسكري من قبل التحالف بقيادة السعودية تطور الحرب في اليمن من حرب أهلية إلى ساحة معركة للحرب بالوكالة بين الجهات الفاعلة الإقليمية. ومن خلال الصفقة الإيرانية الأخيرة التي توسطت فيها الصين ومن خلال تقديم تنازلات للحوثيين، تسعى المملكة العربية السعودية إلى إيجاد طريقة سريعة وسهلة للخروج من حرب اليمن، التي أصبحت "إلهاء غير ضروري" عن أهداف التنمية المحلية في إطار رؤية ٢٠٣٠. تمتلك المملكة كل النفوذ الذي تحتاجه لإجبار مجلس القيادة الرئاسي، الذي يعتمد كليا على التحالف بقيادة السعودية، على قبول تسوية سياسية مع الحوثيين. قد يقوم الحوثيون وإيران، اللذان أدارا حملة حرب عسكرية ومعلوماتية ناجحة، بتخفيف التصعيد تكتيكيا وحتى قبول تسوية سياسية لإبعاد السعوديين عن الطريق. وفي الوقت نفسه، ترك الاختلاف بين السعوديين والإماراتيين القوات المناهضة للحوثيين مجزأة بشدة وغذى التوترات التي زعزعت استقرار الجنوب. ومن المرجح أن يتصاعد هذا التوتر السعودي الإماراتي، خاصة في ظل تنامي الصدع حول النفوذ الاقتصادي والسياسي في المنطقة، ولا يعد أي من ذلك خبرا سارا لليمن. لكن الرياض ستبني سياجا بطول ٩٠٠ كيلومتر لإغلاق حدودها مع اليمن تماما في حالة حدوث فوضى في المستقبل.

من الصعب التنبؤ بما سيحدث بعد ذلك، ولكن لا يبدو أن سيناريو السلام يلوح في الأفق. من المرجح أن يستأنف الحوثيون حملتهم العسكرية للسيطرة على اليمن عاجلا أم آجلا. كما إن السيناريو الذي يتحالف فيه السعوديون مع الحوثيين لتقويض النفوذ الإماراتي في الجنوب ليس خارج نطاق الاحتمال. قد يبدو الاتفاق مع إيران والمحادثات مع الحوثيين إيجابية على الورق من منظور الدبلوماسية الدولية. لكن في الواقع، استفادت إيران من الإرهاق السعودي في اليمن وركزت أكثر على بناء الدعم الدبلوماسي والسياسي للمساعدة في تطبيع موقف الحوثيين داخل المجتمع الدولي. لا يزال الحوثيون جزءا لا يتجزأ مما يسمى ب "محور المقاومة" الإيراني. ومع حصول الحوثيين على اعتراف سياسي دولي وخروج "التحالف بقيادة السعودية"، سيكون لدى إيران فرصة أكبر لتوسيع نفوذها في اليمن بمباركة القوى الغربية. يتوق المجتمع الدولي إلى "قصة نجاح" في اليمن، حتى لو كان ذلك يعني تسوية سياسية زائفة من المرجح أن تشهد استمرار الحرب الأهلية. إن التوصل إلى اتفاق مع الحوثيين هو نداء يائس من المملكة العربية السعودية لغسل يديها من اليمن، ولكن على المدى الطويل يمكن أن يضع إيران في وضع جيد للغاية لتهديد الأمن الإقليمي والدولي. والأهم من ذلك، أنها قد تضع اليمن على مسار صراع طويل الأمد من شأنه أن يخلق مساحات شاسعة غير خاضعة للحكم.

https://www.mei.edu/publications/saudi-houthi-deal-wont-bring-lasting-peace-yemen